الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/230/Add.1
5 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

اضافة

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات ٢

الجزائر ٢

* A/51/150.

96-23284 180996 180996

9623284

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصـــل: بالفرنسيـــة]
[١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦]

١ - تؤيد الجزائر تماما الأهداف والاجراءات التي نصت عيها الجمعية العامة في قرارها ٧٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - ويقتضي تأكيد عهد جديد في العلاقات الدولية تعبئة متزايدة للجهود الجماعية لمواجهة التحديات القائمة سواء على مستوى العلاقات بين الدول أو على مستوى المنظمات الدولية. ومن ثم فإن الأهمية التاريخية والجغرافية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تضفي بعدا خاصا على هذا المطلب بالنظر الى النتائج الاقليمية والدولية التي قد تنجم عنه.

٣ - والاجراءات التي تضطلع بها الجزائر لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تدخل في إطار ترسيخ أسس نظام عادل ومتوازن في هذه المنطقة.

٤ - والجزائر التي تتفهم أن أمن المنطقة غر قابل للتجزئة ترى ضرورة تعزيز التعاون في المنطقة والعمل على الحد من فروق التنمية الحالية عن طريق الاضطلاع بعمل متناسق يأخذ في الاعتبار الترابط القائم بين الأمن والاستقرار السياسي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - وانعقاد مؤتمر بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط في برشلونه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إنما ينبئ باحتمالات واعدة فيما يتعلق بالبدء في دينامية أوسع نطاقا لتعاون أوثق في مختلف المجالات.

٦ - ومناقشة برنامج الشراكة الطموح (السياسي - الأمني والاقتصادي - المالي والاجتماعي - الانساني) التي جرت في مؤتمر دول أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط في برشلونه تعكس بما لا يدع مجالا للشك مدى النتائج التي ستترتب على علاقات متجددة بين دول المنطقة. والجزائر التي تتبين أهمية هذه النتائج تضطلع بحزم في نطاق مهمتها كبلد منسق لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية، في إطار مؤتمر برشلونة، بالدفاع عن المبادئ والقيم التي قد تؤكد المصير المشترك وتشجيعها.

٧ - وترى الجزائر أن الاهتمام الحقيقي بأوجه القلق المشتركة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط يتوقف على الاقرار بها بصورة شاملة ومتضافرة كما أن الشراكة في المجال السياسي والأمني تتوقف على ارادة سياسية مشتركة بين الدول المشاطئة لمواجهة التحديات المشتركة مواجهة متضامنة. ومع احترام المبادئ المكرسة في القانون الدولي (عدم التدخل، عدم اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، المساواة في السيادة، تقرير المصير) فإن التعاون في هذا الصدد سيفيد حتما تعزيز الديمقراطية وترسيخ دولة القانون في المنطقة وكذلك القضاء على جميع أشكال تهديد السلم والأمن وبخاصة الظواهر المشيعة للاضطرابات وعابرة الحدود.

٨ - ويقتضي الارهاب وهو ظاهرة عالمية انتهاج سياسة تهدف الى منعه، كما يتطلب تعاونا مستمرا من قبل جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط. إن مفاهيم الاستقرار والتنمية والديمقراطية لا تنفصم كما أن الأمن واحد لا ينقسم.

٩ - ويجب أن يقوم الأمن الاقليمي على الإعمال التدريجي لتدابير الثقة وهذه التدابير مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالتسوية العادلة والدائمة للمنازعات والتسوية السلمية للخلافات وامتصاص الأزمات التي تؤثر على المنطقة، وبالتدابير الواقعية لنزع السلاح عن طريق انضمام جميع دول المنطقة للاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بحظر أسلحة الدمار الشامل (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية) وإخضاع جميع المنشآت النووية للمراقبة الدولية.

١٠ - وفي المجال الاقتصادي تقتضي الشراكة القائمة على المساواة، بالضرورة، اتخاذ تدابير واقعية للحد من فروق التنمية بين بلدان شاطئ البحر الأبيض المتوسط. إن الأمر يتعلق بإيجاد علاقات اقتصادية جديدة وتشجيع شراكة من أجل التنمية المشتركة. إن المعالجة الفعالة لمشكلة إنشاء منطقة تبادل حر لا يمكن أن تتم دون معاملة قائمة على المساواة بين مختلف الشركاء.

١١ - وتوصي الجزائر بتقييم قطاعات التعاون وفقا للبيانات الاقتصادية لبلدان الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط واحتياجاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة (مشكلة التصحر وإزالة الغابات) وتنمية الطاقة.

١٢ - وعلى صعيد المبادلات الانسانية والاتصالات، فإن التصدي للعجز القائم في مجال المعارف المتبادلة، يعد أمرا لا غنى عنه. ومن المقرر أن يسمح إلغاء القيود المرتبطة بحرية انتقال الأشخاص وإقامتهم بالتوصل الى مبادلات إنسانية أفضل وتفهم أكبر بين المجتمعات المشاطئة.

١٣ - إن الظروف الحالية مواتية لدينامية تعاون مثمرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويتوقف مشروع التجديد على رغبة الدول المشاطئة في إيجاد مناخ ثقة لتشجيع أشكال الشراكة الجديدة.

- - - - -